

(٤) سيذهب إبراهيم الإبراهيم وتبقى مصر

(فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض) .
ومن الزبد إبراهيم الإبراهيم ومن الزبد ، الأحاديث المدفوعة ،
والرييورتاجات المصنوعة ، كل هذا بمشيئة الله يذهب جفاء ، ومعها الداء
العياء. كما ذهب من قبل هولاء وأبوجهل خاب مسعاه ، وأبولهب تبت
يداه ..

وتبقى مصر بعد المأساة لأن هذا قدرها .. قد يعلو وجهها الجميل ، غبرة
ترهقها قنطرة ولكن سرعان ما يزول الشر عنها ويذهب أعداؤها وتظل هي
الباقية ..

إنه قدرها قد تشقى مصر ولكن تشفى .. قد تمرض ولكن لا تموت .
مجرد كلمة في البداية أنتقل بعدها الى الأرقام لعل جوقة المنشدين أو
كورس المنتفعين أو كبيرهم إبراهيم الإبراهيم يستبدلون اللف والدوران بالرد
على الأرقام بالأرقام ..

الجدول الأول :

بعض المؤشرات المالية عن نتائج أعمال البنك العربي الافريقي :	عام ١٩٨٣	عام ١٩٨٤	عام ١٩٨٥
البند			
صافي الربح (الخسائر)	٢٣,٤	١٠,٦	(٩٧,٩)
القابل للتوزيع			
صافي الفوائد	٣٠,٤	١٩,٣	١,٧
خسائر			

نشر هذا المقال في جريدة (الشعب) في ٢٣/٩/٨٦ .

الاحتياطيات	٧٩,١	٨٢,٦	لاشئ
حقوق المساهمين	٢١٩,٧	٢٣١,٠	١٨١,٤
رأس المال المدفوع	١٤٠,٠	١٥٠,٠	٢٠٠,٠
(القيمة بالمليون جنيه)			

المصدر : التقارير السنوية الرسمية للبنك عن أعوام ١٩٨٢ - ١٩٨٥ .

وهكذا انقلبت الأرباح إلى خسائر وكانت في سنة ١٩٨٥ :-

٩٧,٩ مليون دولار وأصبح البنك بلا احتياطيات تجمعت في عشرين عاما حيث تم تخديمها في سداد الديون المعدومة وهذا هو الذي استوجب طلب زيادة رأس المال لا النجاح والازدهار والاحتياجات التمويلية كما يقول ابراهيم مخادعا مضللا سواء في حديثه المدفوع بالمصور الذي سأتناوله في المقالة التالية بتفصيل أو في الإعلان الذي رشه في الصحف ويدمغه الجدول الذي صدرت به هذه المقال .

نحن غير المتخصصين نضع هذا الجدول بالأرقام ليرد عليه المتخصصون جدا ، الراسخون في علم الاقتصاد جدا .. بالأرقام ولاشئ غير الأرقام :

الجدول الثاني :

خسائر تحملتها مصر مجموعها ٢٢٠ مليون منها : (ثلاثمائة وثلثون مليونا ..

٢٥ مليون دولار سداد نصيبها في زيادة رأس مال البنك من ١٥٠ مليون إلى ٢٠٠ مليون .

١٠٠ مليون دولار سددتها سنة ١٩٨٦ نصيبها في زيادة رأس مال البنك بعد خسارته التي بلغت سنة ١٩٨٥ - ٩٧.٨٨١ مليون دولار .

٣٠ مليون دولار لسداد زيادة رأس مال بنك البحرين .

٢٥ مليون دولار لسداد نصيبها في رأس مال بنك تونس المزمع إنشاؤه ، كدفعة أولى .

١٥٠ مليون دولار قروض سيادية ، اعترف البنك بعدم التأكد من سدادها ..

كلمة عامة بعدها التفاصيل :

الذين يتباكون على الاقتصاد المصرى ما هو ضمان الاقتصاد ؟ أليس إدارة نظيفة .. ومما يزيد المأساة ، أسى ، أنهم يعرفون عن رئيس مجلس الإدارة من الكبار ، أكثر مما نعرف ، ثم يكتمون الشهادة مرة ، ويحرفون الكلم عن مواضعه أخرى ، ويلوون مسار الحقيقة أنا ، ويتصامون كأن في أذانهم وقرا ، حيناً ، ولكن الحق أبلج سوف ينسخ صدقه ، باطلهم ففى النهاية لا يصح إلا الصحيح .

الذين يجهشون بالبكاء على هزة الاقتصاد لماذا لم يزيلوا من طريقه التلوث والنهب والسلب ؟

أثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله (رفعك الأذى من الطريق ، صدقة) ..

والأذى نوعان :

أذى قومى جسيم كإبراهيم الإبراهيم

أذى فردى كوحل الطريق وفضلات الطريق

والذين يغطون إبراهيم الإبراهيم باصطناع الإشفاق على البنك الإفريقى العربى على مثال أنا أنطونيو وأنطونيو أنا ، يعلمون بعيدا عن التمثيل ، أننا

لم تتكلم عن البنك ، ولا تريد به شرا لأنه شركة مساهمة مصرية لم يرثه إبراهيم الإبراهيم ، ولم يأت به معه . فالبك يهنا .. ولأنه يهنا ، نستमित في دفع الخراب عنه وهو لاحق به لا محالة ، إذا استمر إبراهيم الإبراهيم ليبحث بمقدراته ومدخراته ومكوناته فلا تحولوا الموضوع إلى منعطف جانبي ترا للرماد في العيون .

لصاحب من هذا الأسلوب ؟ أحيوا ..

إن لم تذكروا البلد فاذكروا أن في السماء إله شديد الحساب ..
ربوا بالارقالم فقط ..

والذين يتحدثون عن العلاج الخفى ضاربين الأمثال ، بنك الأهرام وبنك المصرف الإسلامي الدولي ..

للم يكن العلاج تنحية الإدارة واستبدالها بإدارة جديدة في هذين
البيكين ؟

والذين يتناولون الموضوع إلى حساسية البلاد العربية كستار مرجح الفائدة في تغييرهم أقول لهم :

— هل إبراهيم الإبراهيم هو الكويت ؟ لقد أسنمتم إنن إلى الكويت دولة وشعبا ، حين أردتم التطل بها .. إن الأمم والبلاد تقخر بالشرقاء لا يمرتكي الجرائم والميغضين والمرفوضين شعبيا .. وفي الكويت ككل الأمم شرقاء وغير شرقاء .. وفي مصر شرقاء وغير شرقاء وكذلك سائر بلاد الدنيا ..

إن الأمم للكيرة لا تتحكم فيها عقدة نقص .. ثم إن الكويت حلكت الجنة في كلنة سوق المناخ ، والسعودية طربت إبراهيم الإبراهيم قبل مجيئه مصر ..

والإعلام المصري ظللا يتاعل للتفاض الفرزقية مع الإعلام الليبي ..

ومصر في هذه الآونة وقفت وقفة الحزم في واقعة إهانة الرياضيين في تونس ، وألحقت بأسلوب المعاملة بالمثل ، وخير لخلق جميعا رسولنا الكريم

حارب أبا لهب والخارجين من قریش نفسها ، لأن الإسلام قيمة عليا أولى بالتقديم وأكرم على الحياة والناس ..

نحن نسقط إبراهيم الإبراهيم لا جنسيته الكويتية . فالرئيس السابق لمجلس إدارة البنك الإفريقي العربي السيد / سليمان الحداد ، كويتي ، لم يمسه أحد بكلمة .. وتجددت رئاسته ، أربع مرات على امتداد ١٢ سنة .. هل اعترض عليه أحد سواء لشخصه أو لأنه كويتي ..

لا تتستروا مع كبيركم إبراهيم الإبراهيم ، خلف حساسيات تفتعلونها لتهربوا من الموضوع الاصلى ..

ألم نعارض السادات رئيس جمهورية مصر السابق في عنفوان حكمه ؟ ورئيس الجمهورية السابق ليس مصريا فحسب ، ولكنه مهما كان رأينا فيه ، فهو ككل رئيس في بلد من البلاد « رمز » وليس هذا بالشئ القليل ..

ومع هذه الاعتبارات كلها عارضناه وبشدة في أكثر من قضية لأن مصر أكبر منه .. مصر وبعدها الطوفان .. وكان توفيق الله وراء إحباط كل مشروع حاد عن الطريق .. فما التعلل بـ « الكويتية » أو الجنسية أيا كانت ؟ اجثوا عن غيرها ..

ثم دعوني أسألكم ، هل الاقتصاد المصرى أيها المتبوقون - وكم عانينا من الابواق - هل الاقتصاد المصرى بقاؤه في بقاء مثل إبراهيم الإبراهيم يهرب ويتهرب ويستقل ويشترى الذمم والضمانر الضعيفة ، ويمرغ الاقتصاد المصرى الذى تتحدثون عنه في الوحل ؟

ان نجاح الاقتصاد المصرى يتوقف على :

الإدارة النظيفه :

الأهمرام يعلن - وهذا طبيعى جدا جدا) أن البيان لا يدين إبراهيم الإبراهيم ..

اخبار اليوم تلجأ إلى الأسلوب المعكوف فتتحدث في سمات العلماء عن البنك .. والموضوع رئيس مجلس إدارة البنك الموظف لدى

الحكومة المصرية .. والموظف الحكومى يخضع للنقد ..

والمصور

يحرف الكلم عن مواضعه ، بل يقول افتعالا مالم يرد في كتاباتنا مثل (قامت جهات رقابية بمراجعة سجل العاملين في البنك فلم تجد بينها ابنا أو شقيقا أو شقيقة لأى مسئول حالى في الوزارة .. !

نحن أشرنا إلى أبناء وأقارب كبار الصحفيين لا .. أى مسئول حالى في الوزارة .. ومادام المصور راجع سجل العاملين فليقل لنا أبناء وأقارب رؤساء التحرير الحاليين والسابقين في الصحف والمجلات بادنا بنفسه ..

إن الوزراء متحركون أى غير دائمين فى الكرسى ، فلا يشغلون بال الانتهازية الإبراهيمية بالدرجة الأولى .. وحين يخدمهم خدمة لمصلحه فخدماته مؤقته والأمثلة :

السيد / عادل حامد

شقيق الدكتور صلاح حامد ضابط شرطة كان يعمل قائد حرس مجلس الوزراء طلب إبراهيم الإبراهيم إعارته للبنك، تقريبا وزلفى إلى شقيقه الدكتور صلاح حامد وزير المالية فى ذلك الوقت ..

الذى حدث أن إبراهيم الإبراهيم طلب من الدكتور صلاح حامد ، مد الإعفاء الضريبي للبنك مدة سبع سنوات (تمتع البنك بفترة إعفاء قبل هذا امتدت أربعة عشر عاما فرفض الوزير .. وبمجرد خروجه من الوزارة فصل الضابط عادل حامد ورفع قضية ضد البنك وكسبها وحكم له بتعويض تقاضاه .

لواء عصمت حمدى

كان مديرا لمكتب السيد / كمال حسن على . تم تعيينه حين أوشك على الإحالة على المعاش مديرا للإدارة القانونية عندما كان السيد كمال حسن على نائبا لرئيس الوزراء عام ١٩٨٢ وبمجرد خروج السيد / كمال حسن على من الوزارة ، نقل اللواء عصمت حمدى إلى فرع البنك بمصر الجديدة بلا عمل .

ولكن للمصور حديث مستقل أت ..

الجهاز المصرفى وعلى قمته البنك المركزى

قالت عنه الصفحات المدفوعة إنه متحكم يملك الضبطية والقضاء ..

سؤال :

ماذا فعل البنك المركزى بنك البنوك حين طرد إبراهيم الإبراهيم مفتش البنك المركزى وتحت يدي خطاب يقول :

البنك المركزى المصرى

الرقابة على البنوك

السيد المحافظ

أرجو أن أشير إلى التكليف الصادر لى يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٨٤ بالتوجه إلى البنك العربى الإفريقى الدولى للاطلاع على بيانات الاعتمادات الممنوحة من البنك المذكور إلى حكومة جمهورية السودان ، وبنك الخرطوم وأى عملاء آخرين بجمهورية السودان ، وذلك فى إطار متابعة التفتيش الذى سبق أن قامت به الرقابة على البنوك على هذا البنك على أساس مركزه المالى فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٣ ..

ولقد قابلت بمبنى البنك المذكور السيد / عصام جبر المدير العام وشرحت لسيادته المهمة التى ذهبت من أجلها ثم قابلت السيد / إبراهيم الإبراهيم رئيس مجلس الإدارة الذى امتنع عن اطلاعى على البيانات المشار إليها

وأوضح سيادته أنه سبق أن تكلم تليفونيا مع السيد المحافظ والسيد وكيل المحافظ المساعد للرقابة على البنوك يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٨٤ وطلب كتابا عن ذلك وسوف يقوم بالرد عليه بكتاب مماثل كما أضاف أنه إذا كان البنك المركزي يملك جزءا من رأس مال البنك فإن الاطلاع على أية بيانات يكون بعد إعداد الميزانية . وقال اذهبوا إلى المدعى الاشتراكي .. وأضاف اذهبوا إلى البوليس ..

توقيع

محمد ابراهيم قرمه

نائب مدير عام الرقابة على البنوك

وبعد هذا تقولون لنا إن الجهاز المصرفي وعلى قمته البنك المركزي متحكم يملك الضبطية والقضاء !!

من يملك الآخر ؟ ألا ترون أننا بحاجة إلى بيان في هذه المسألة على أن يكون أكثر ذكاء وأكثر صدقا ؟

سؤال آخر محدد :

خسر البنك الإفريقي العربي سنة ١٩٨٥ ٩٧.٨٨١ مليون دولار أمريكي

أم لا ؟

ردوا بالارقام وليس بالهلزمة ..

وهل الصحف الأجنبية التي كشفت خسائره والأعيه من القيادات التي

يتعلل بها ؟

وكيف لم يعلن الدكتور عبدالعزيز حجازى ميزانية البنك وهو يعرف هذه الخسارة حتى يضع الجميع أمام مسئولية قومية وفي مقدمتهم البنك المركزي .. إن الأمر لا يتعلق بفرد أو مؤسسة محدودة لأفراد يوجب سر المهنة عدم الإفشاء .. إنه الاقتصاد المصرى والمال العام .. ولو فعل لنجت مصر من البداية وعندئذ لا يفلح إبراهيم الإبراهيم فى طلب زيادة رأس المال بما يجر هذا على مصر من تغطية الخسارة بملايين الدولارات التي هى فى مسيس الحاجة إليها .. إن المواقف هى التى تحسب للرجال ..

ومن المواقف أن نعمل لحساب مصر لا تغطية إبراهيم الإبراهيم ..
ثم يقول الدكتور حجازى بلجنة التحقيق !! ياترى هذه النصيحة الغالية
موجهة لنا أم للحكومة العاجزة على أرضها ؟ .. لماذا لم تشكل الحكومة فى
سرعة وحسم ، اللجنة ، منذ تفجرت القضية الخطيرة والرهيبية ؟

الدكتور حجازى مراقب حسابات البنك أى أنه رجل أرقام لماذا لم يدافع
عن إبراهيم الإبراهيم بالأرقام ؟ فىم الإشفاق من التناول العام والحكومة
حتى الآن لا تريد أن تفيق أو تجيب عن تساؤلات المواطن المصرى صاحب
الأمر ودافع الضرائب والمتضرر بالدرجة الأولى من إهدار المال العام ؟
المطلوب عدم التناول العام تحقيقا للكهنوت الذى لا يحاسب . مطلوب من
الشعب عدم المسائلة والحساب ..

وفى الوقت نفسه الحكومة لاتتحرك للحساب والعقاب ..
أين يذهب البلد ؟ ننتظر حتى يقال لنا سدّدوا ديون البنك الإفريقى ؟ إنها
ديون مصر يا حبايب مصر ؟

السيد / زكى العربى

الذى يتحدث لافض فوه عن الأسلوب الاقتصاى المناسب . ترى ماهو
الأسلوب الاقتصاى المناسب ؟ بقاء إبراهيم الإبراهيم ؟ ماهو الأسلوب
المناسب ؟ تحدث أنت ولكن بالأرقام من باب المران على الأقل فموعدنا
القادم معك فى بنك التنمية ..

د . عبدالغنى جامع

يطالب بالمتخصصين . إن القضية مال عام دفعناه ضرائب بالعرق ومن
حقنا عند إهداره ونهبه أن نحاسب ونطالب بإعمال قانون العقوبات ..
ومع هذا تكلمنا بالأرقام لماذا لم يرد سدة الهيكل بالأرقام على ما أوردناه ؟
ثم حديث عن البنك المركزى والضبطية القضائية وحل مجلس إدارة بنك
الأهرام والمصرف الإسلامى الدولى ..

إذن لماذا لم يحل مجلس إدارة البنك الإفريقي العربي بعد كل ما طرح
والثابت ضده بالوثائق ؟

السيد حسنى خليل

يقول الاستاذ إن ما خضنا فيه (مسائل تخصصية داخلية لا تهم إلا دائرة
محدودة) !!

هل هذه الدائرة المحدودة هي التي دفعت نسبة الـ ٤٢.٨ من رأس المال
أم نحن ؟ نحن الذين يطلب إلينا في الكوارث تجرع الخسائر والديون وسدّها
باعتبارنا كما تقول الأغاني الحكومية « حبايب مصر » .
ولكن عند الغنائم فالأمر (مسائل تخصصية داخلية لا تهم إلا دائرة
محدودة) !!

هل البلد بلد الدائرة المحدودة وحدها ؟

ثم يتحدث عن « الأسرار » الأسرار المنصوص عليها في أعراف البنوك ..
أسرار العملاء لا أسرار المال العام وميزانية البنك . ترجم لنا من فضلك
بالأرقام الفاظ « التوسع » و « المغالاة » مما ورد في حديثك ..

سؤال :

النسبة العالية ٤٢.٨ في رأس المال التي تسهم بها مصر ماذا يقابلها في
النسبة العددية في مجلس الإدارة ؟ عضو مقابل أربعة أعضاء للكويت
المتساوية في نسبة رأس المال غير مميزات الرئاسة أى تجمع الرئاسة والتفوق
العددي في مجلس الإدارة .. لا بدع في أن يفعل إبراهيم الإبراهيم ما يشاء ..
أين دور البنك المركزي في هذا اللغز ؟

وإذا كانت تقارير الرقابة الإدارية معلومات قابلة للخطأ والصواب ماذا
حدث عندما سئل المتخصص العضو المصري المنتدب في هذه المعلومات ؟
عندما أكدها عزل ..

كأن المطلوب الا يناقش إبراهيم الإبراهيم في تصرفاته التي شكلت
معلومات الرقابة الإدارية ..

وبعد هذا وبعد واقعة مفتش البنك المركزى يتساءل السيد السند : هل يمكن تصور أن يكون البنك المركزى مقصرا فى القيام بالتزاماته ؟
أقول : ما الذى يمكن تصوره إذن ؟

السيد محافظ البنك المركزى على نجم :
تحدث عن التفتيش فى مواقع البنك ! أى والله ..
ماذا حدث فى « التفتيش الميدانى » ؟ ألم يطرد إبراهيم الإبراهيم مفتش
البنك المركزى ؟ تكلم .. أجب .
أين المتابعة ؟

- ماذا كان ردك على تقرير الرقابة الإدارية سنة ١٩٨٤ ؟
- ماذا كان ردك على تقرير هيئة الأمن القومى والمباحث العامة ، إنه يعمل
ضد مصر ؟
- ماذا كان ردك على تجميده أموال هيئة التصنيع حتى ألجأها إلى القضاء
فلم تسترد أموالها إلا بحكم المحكمة مرورا بمراحل القضاء جميعا :
ابتدائى واستئناف ونقض ؟
- ماذا كان ردك على منح الائتمان خارج مصر بمال مصر ؟
- ماذا كان ردك على الاعيب الاعتمادات المستندية الإبراهيمية وهى بالطبع
غير الاعتمادات المستندية المتعارف عليها فى البنوك ؟

لا نريد بيانا آخر يقول اطمئنوا واطربوا وكلوا واشربوا ما طرحناه فى
الجمعية .. وصلوا لله شكرا على روائع الإنجاز ، لا الإبتزاز ، ولكن نعفيك
من المجهود الشاق . فى كتابة البيان .. نستطيع أن نقتبس من شاعرنا
الشعبى أحمد فؤاد نجم ، مرة أخرى فهو الآخر كتب توأما للبيان المهم
يقول :

(مفيش أى حاجة

على الطلاق والعتاق بالتلاتة ما فى أى حاجة

وأفرض إن فيه أى حاجة

مافيش أى حاجة)

جاء في كتاب « حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي أن اللصوص سرقوا بيت جحا ، فانهاه عليه أهل بلدته لوما وتقريبا فانفجر جحا محتجا (ما رأيت واحدا منكم يذكر اللصوص بكلمة سوء فهل أنا الجانى والأثيم وهم الأبرياء والشرفاء ؟) .

ويعتبر الناس هذه طرفة من طرائف جحا ويضحكون ولكنى أبكى على مصر دما فلست مع جحا لأن اللصوص لم يكونوا يجرمون على السرقة لو أن صاحب الدار حماها وكفل الصيانة لها ..

لو أن مصر اختارت الشخص المناسب .
واعترضت على الشخص غير المناسب .

وحاسبت في جميع الحالات

واستعملت سلطاتها السيادية التى يتحدث عنها السيد على نجم لما وصلت الى هذا الدرك .. وبهذه المناسبة قل لى زادك الله علما ورفعة : كيف تستعمل سلطات مصر ، السيادية على البنوك ومنها المصرف العربى الدولى وانت وضعت فيه عضو مجلس إدارة ومعنى هذا :

(١) أنك بحكم تضامتك لا يمكن أن تكشف له عيبا ولو كان جهيرا شهيرا ..

(٢) أنك بحكم مرعوسيتك لرئيسه لا يمكنك أن تحاسبه مع أن العكس هو الصحيح ، أى أن محافظ البنك المركزى بنك البنوك ، يرأس رئيس المصرف العربى الدولى . هل أتاك حديث سلفك العظيم السيد محمد شلبى الذى ترفع عن هذه المناصب بقيودها ، فى الشموخ اللانق برئيس البنك المركزى ؟

ردوا مرة واحدة بالتحديد وبالأرقام وبدون هذا تظل علامات الاستفهام أمام الراى العام وحدها مسموعة الكلام بل تزداد دلالة لاسيما ونحن نعرف أنك رئيس مجلس إدارة بنك اليوبلف نيويورك إلخ القصة ..

الم يبلغ مسامعكم أن أمريكا حاكمت نيكسون وهو رئيس الدولة

دون خوف من اهتزاز هيبة الدولة ، لا لأنه تجسس على المنافسين في الانتخابات ، ولكن لأنه كذب وأنكر التجسس ..

وقد كذب إبراهيم الإبراهيم في (المصور) وأنكر الخسارة .. كما أنكر غيره .. التدمير الواقع في البنك الإفريقي والتخريب ثم نتندر على النعمة التي تدفن رأسها في الرمل حتى لا ترى الصياد ولكن الصياد يراها ربما لأنه رجل من الشعب الذكي ، لا من أصحاب الياقات البيضاء ..

تريدون أن تتكتموا الفضائح ؟ ماذا يفيد صنيعكم والصحف الأجنبية ذكرتها فقيم الكتمان إلا أن يكون علينا أى أنه كتمان محلي وطني اشتراكي ديمقراطي إلخ ..

هل العلاج بالخداع : خداع النفس وخداع الناس ؟ إن العلاج وخاصة في حالة الداء العضال يكون بالاستئصال لهذا خلق .. مشروط الجراح وإن كنت أفضل المقصلة أو باب زويلة ..

عندما ثار الأمن المركزي بتحريض تجار المخدرات وأصحاب الفضائح (المحجوبة) والظاهرة ويفعل الفساد الذى يحسه الشارع المصرى بنظيرته الذكية ووراثته الحضارية مهما كان بسيطا أو معدما أو كانت هيئته متواضعة أو ضارعة ، يحسه بحكم قربه من الترف والسرف وليالى ألف ليلة في القنادق والقصور الواقعة على بعد خطوات من معسكره . هذه العوامل مجتمعة تجاهلها المتجاهلون .. وأبعد وزير الداخلية أحمد رشدى عن موقعه (مع احترام الألقاب) .

عندما أطلقتم القيل والقال بالباطل أو بالحق في وزير الاقتصاد السابق نحي عن موقعه ..

ولكن عندما يرتكب الجرائم والكبائر إبراهيم الإبراهيم فالعلاج أن تسكت وأن تسكتوا وأن يسكت الدكتور على لطفى الذى يجيب عن الأشياء البسيطة في حياة كل يوم وعندما تفرك وزارة الاقتصاد عينيهما تخرج على الناس ببيانات

(١) السيد على نجم ، ابته تعمل في البنك الإفريقي المرين أى تحت رئاسة إبراهيم الإبراهيم

خييان غير موقع عليه ، مجهول الهوية كأبناء الخطيئة .. فإذا بإبراهيم الإبراهيم يلتحف بعباءة البيان في مجلة (المصور) وجريدة (السياسة الكويتية) فهو في خبث ثعبانى أفعوانى يقول : (إنه كاتبه أو موحيه أى كاتبه بنفسه أو كاتبه من خلالكم وهذا أدهى حياكم الله وبياكم وبلغكم من رضاه مناكم وخذل في تاريخنا ذكراكم بما تستحقون وإن كان الأذكىاء يرون أن خمول الذكر خير من الذكر الذميم المقترن بإبراهيم الإبراهيم .

معنى هذا البيان يا سادة يا كرام أن إبراهيم الإبراهيم يحرك الحكومة السننيه في جميع الجهات الأصلية والفرعية .. وهذا عار علينا جميعا حتى الشرفاء ينزفون بسببه دما فلا تظنوا أنى سعيدة وأنا أشخصه ..

قد اختلف في الراى مع وزارة في الحكومة أو مع الحكومة قاطبة ولكن هناك أشياء مشتركة في مقدمتها الكرامة المصرية لا يقبل كائن ينتمى الى هذا التراب ، المساس بها ..

ثم حدثونى بربكم ماذا يجدى الإنتاج وبالوعة إبراهيم الإبراهيم مفتوحة كجهنم كلما قيل لها هل امتلأت ؟ تقول هل من مزيد . هل نقطر نحن عرقا ودما ليسيل من الناحية الأخرى جهارا نهارا ، دولارا ، أقصد مئات الملايين من الدولارات لحساب إبراهيم الإبراهيم والمافيا تبعه ، لماذا نعمل ؟ لماذا ؟

هل تريدون بعد هذا كله الا يتنفس أحد أو ينبس ببنت شفة فإن الأثيم الزنيم :

خطرات النسيم تجرح خديه ولس الحرير يدمى بنانه
أو شماعة أخرى أكبر أى الزعم بتأثر الاقتصاد القومى ؟

يا سبحان الله ! المخالفات العادية تصحح في (دون كيشوتيه) أما الكبائر والتهريب والتهرب من الضرائب واستغلال أموال البنك يقال له . إنها تصحح في هدوء لتستأنف في هدوء أيضا .. ومن يجهر بكلمة الحق .

جاء شيئاً إذاً (تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال
هدا) .

والمحصلة إذن أن إبراهيم الإبراهيم هو البنك الإفريقي العربى والبنك
الإفريقي العربى هو إبراهيم الإبراهيم كما كان المغفور له لويس الرابع عشر
هو الدولة والدولة هو . فقد كان يقول : أنا الدولة والدولة أنا . وقد لجأ إلى
التعبير المباشر ربما لأنه لم يكن يملك توزيع الإعلان أو تدبيج البيان ونشر
الاثنين فى الصحف بصور شتى ما بين أرقام كاذبة إلى جانب صورة « أبو
الهلل » أو مقالات وصفحات وريبورتاجات مدفوعة الأجر أو شراء صمت
الصفحات الأخرى فمن التأييد ، الصمت عن التنديد .

أو ربما كان لويس الرابع عشر يملك المال ولكنه كان يملك الضمير فهو
فرنسى والمال فرنسى ، فلا يهون عليه إهداره . أما إبراهيم الإبراهيم فهو
لا يصرف على الإعلان أو الاستقطاب من جيبه بل من مال مصر فهو يتوسع
فى الإنفاق كما يشاء لأنه ليس هو الذى يتكبد عواقب هذا ولكن لا .. إبراهيم
الإبراهيم هذا الدخيل الوبيل .. يمن علينا بأن البنك تبعه بأسلوب أهل الشام
(له دور فى توفير قروض ومنح مالية لمصالح بعض الواردات الضرورية للبلاد
ونسى انه بنكنا وأنه موظف عندنا وعلى أرضنا ولم يقل أوفاته أن يقول : إن له
دورا أكبر وأعرض وأوسع فى توفير قروض ومنح خارج مصر لغير مصريين
ولأغراض أخرى منها المضاربة فى سوق المال ومنها النهب تحت اسم
الاعتمادات المستندية ، ومنها فتح الفروع لتكون حساباتها بعيدا عن مصر
وسأفصل هذا ..

أما المنح المحدودة داخل مصر فليست من جيب أحد ، إنها أموالنا
أسهاما وإيداعا أى أموال مصر الرسمية ولها فى رأس المال كما أشرت
٤٢,٨ ٪ ، ومصر الشعبية ، ونسبة إيداعات المصريين ٥٧ ٪ من كامل
إيداعات البنك فالمنح التى يتشدد بها لا تتعادل مع نسبة إسهامنا أو
ودائعنا ..

أما عيون الأجهزة الرقابية الساهرة كما يقول ريبورتاج أخبار اليوم ..
العيون الساهرة التي لا يغمض لها جفن ، يبدو أن السهر أرهاقها فلم تعد
ترى ما ارتكبه إبراهيم الإبراهيم مما كتبناه مرة ، وجدولناه مرة ، ونشرنا
وثائقه مرة .. وحيث إن الأجهزة الرقابية رغم السهر المفتوح العينين لا ترى
ولا تسمع ولا تتحرك فيجب أن ينسحب عليها التحقيق .

إن حق مصر السيادي يخول لها أن تحاكم كل مرتكب جريمة على
أرضها من أي جنسية كانت .. وكل دولة ذات سيادة تفعل هذا بما في ذلك
الكويت وسائر دول العالم العربي .. وهذا حق من حقوق السيادة .. ولا عبرة
بالتحذير من الاقتراب من سدنة المعبد وكهنة الهيكل ..

بدلاً من أن يقطع الرزق من مرتبات المباشين ، تقطع رقاب المجرمين
في حق الشعوب ورد مالها عليها .. فلا توجد شريعة أو عرف يطلب سداد
الديون ممن لم يقترضوها ، ولم يعرفوها ولم يسأل رأيهم فيها ولم يقدم لهم
حساب عنها ..

وعندما ناقش الصدر الأعظم في البنك الإفريقي العربي يلهثون في الدفاع
عنه وهم يقسمون أنه ليس دفاعاً عن إبراهيم الإبراهيم بل كلمات متقاطعة
يحلونها معنا . مثلاً : اسم مكون من ستة عشر حرفاً :

مرتبته وملحقاته كما حددته الرقابة الإدارية في تقريرها الثاني ١٩٨٤ :
١٦٥,٨٠٠ مائة خمسة وستون ألفاً وثمانمائة دولار بخلاف مزايا عينية
أخرى ..

ولكم أن تتصوروا أيها المساهمون المصريون مرتبته سنة ١٩٨٦
باعتبار ارتفاع الأسعار .. ومائة خمسة وستون ألف وثمانمائة
دولار لا تتكافأ مع معدلات اليوم . اسم مرتبته هذا ، فمن هو
صاحبه ..

● اسم مكون من ستة عشر حرفاً كلف البنك الإفريقي العربي مليون دولار
في سنة ١٩٧٩ في إعداد مسكن له ومصاريق إقامة وانتقالات وسفريات
وتليكسات لقضاء مصالح شخصية ..

من فعل هذا ؟ من هو ؟

لكي تعرف الحل اقرأ المقال من البداية ..

لقد تجاوزت المصروفات الجارية والمخصصات في عام ١٩٨٥ ، ١٦٢ مليون (مائة وثلاثة وستين مليون دولار أمريكي) مقابل ٦٠ مليون (ستين مليون دولار أمريكي) عام ١٩٨٤ (منها نحو ١٠٩ مائة وتسعة مليون دولار أمريكي) مخصصات مخاطر للبنك العربي الإفريقي في عام ١٩٨٥ مقابل نحو ١١ مليون (أحد عشر مليون) في سنة ١٩٨٤ مما أسفر عن صافي خسارة قدرها ٩٧,٨ مليون دولار أي أن الخسائر في سنة ١٩٨٥ تصل إلى ما يقرب من نصف رأس مال البنك .

والمادة ٥٨ من النظام الأساسي للبنك تنص على :

(في حالة خسارة ثلث رأس المال على الأقل تحل الشركة قبل انقضاء أجلها إلا إذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .. ولتسوية تلك الخسائر ، تم تحميل جانب كبير منها على احتياطي بنوك المجموعة .

ومع هذا وافق البنك المركزي في ١٨/٦/١٩٨٦ على زيادة رأس مال البنك ، ودبر حصته في زيادة رأس المال بنسبة مساهمته (٤٢,٨١ %) بالدولار الأمريكي في الوقت الذي يعاني من نقص موارده بالدولار لمواجهة التزاماته الكثيرة والمهمة ..

هذا في الوقت الذي تقلص تمثيله في مجلس الإدارة من أربعة أعضاء كالجانب الكويتي إلى عضوين فقط مما لا يتناسب مع نسبة مساهمته في رأس مال البنك وذلك لإضعاف قوته التصويتية في مجلس الإدارة وهنا تفاقمت قوة إبراهيم الإبراهيم الطاغية حيث لا رادع ولا مؤثر في صنع القرار ..

الاستغلال والمناصب :

يرأس إبراهيم الابراهيم مجلس إدارة ستة بنوك وشركات ..
وهو نائب رئيس مجلس إدارة ثلاثة بنوك وشركات ..
وعضو مجلس إدارة عديد من الشركات والبنوك ..

وكلها شركات وبنوك يسهم فيها البنك الإفريقي منطقة نفوذه أو يتعامل معها وعن طريقه يقوم بفتح واستنزاف وتسريب وتهريب أموال مصر تحت اسم اعتمادات مستندية وقروض وتسهيلات لغير مصريين ويكفي أن نعرض لبعضها من واقع مستنداتها المنشورة ، والقانون يعطى هذا الحق إذ يحتم نشر الميزانيات وبيع عرضها ، ويتيح مناقشتها ..

إنه قد دأب على إقراض الشركات ، ففتوسع ثم يحبس عنها التسهيلات فجاءة فترتك ، وهنا يعرض عليها المشاركة بنسبة حصة الدين الذي يكون قد تجاوز حجم رأس مالها الأصلي .. ثم يفرض نفسه عليها رئيسا لمجلس الإدارة وهنا يسيطر عليها ويتحكم فيها ..

أيها السادة في مصر لعل لكم في الشركة العربية للاستثمار بالسعودية ، أسوة حسنة فقد طرقت الشركة السعودية ، إبراهيم الإبراهيم ببساطة ، ولو أن أجهزة الأمن عندهم قالت عنه : أنه يعمل ضد البلد كما حدث في مصر لعلقته السعودية على أعواد المشايخ نون أن يجرؤ أحد أن يناقشها الحساب ..

رئاسة البنك الإفريقي العربي :

تفترض أن إبراهيم الإبراهيم يقطر تقوى وصلاحا ويضع ذكاء وعبقورية ويقيض علما واقتصادا .. تفترض وهو أقصر قامة من هذه الصفات مجتمعة ومقردة ..

كيف تحجب مصر ٢٣ ثلاثة وعشرين عاما بعيدة عن رئاسة البنك

الإفريقي العربي وهو على أرضها ؟

أين كرامة المكان ؟

أين دالة المكان ؟ حتى ولو كان رأس المال كله كويتيا أو أى جنسية ؟ فما

بيللتنا ومصر تسهم فيه بنسبة ٤٦,٨٠٠ من رأس المال .

إن البروتوكول يقول : إن أى مؤسسة أو هيئة على أرض دولة من الدول تنعقد الرئاسة للدولة صاحبة الأرض ..

وجميع البنوك في مصر رؤساؤها مصريون .. وطبقا للقانون المصرى رئيس مجلس الإدارة هو الممثل القانونى فى موقعه ، ولهذا يجب أن يكون مصرىا ..

وقد نص النظام الأساسى للبنك على أن ينتخب المساهمون أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات ..

وينتخب الاعضاء من بينهم رئيس المجلس كيف يرسل نائب البنك المركزى المصرى فى ١٩٧٧/٥/٨ - د . عبدالمنعم البنا - خطابا إلى السيد بهير أنسى عضو مجلس إدارة البنك الإفريقى العربى فى ذلك الوقت يقول فيه :

(أرجو التفضل بالإحاطة أنه بناء على التفاهم بين حكومتى جمهورية مصر العربية ودولة الخليج أن تقوموا بتأييد مرشح الكويت السيد إبراهيم الإبراهيم لرئاسة مجلس البنك العربى الإفريقى وذلك فى حالة خلو المنصب من شاغله الحالى السيد سليمان الحداد ، وعلى أن يثار هذا الموضوع أساسا فى الجلسة من مندوبى الكويت فى المجلس) .

إذن ليس هناك أعمال للنظام الأساسى للبنك ، أو بعبارة أخرى هناك إبطال لقاعدة الانتخاب فى مجلس الإدارة ..

ماذا يُصنع بنا ؟

ولو أنى أرجىء الرد المطول على المصور كما أسلفت ولكننى لا أطيع أن أرجىء نقطة معينة . أبرزها فى حديثه المدفوع بالمصور ، إبراهيم الإبراهيم .. يقول الجهبذ :

(الذين كتبوا تقرير الرقابة الإدارية لم يكن لهم خبرة أو دراية واضحة عن الاقتصاد والمال ، إذ كان معظمهم من رجال الجيش المحالين على الاستيداع أو للمعاش ، والتحقوا بالرقابة الإدارية ولم يكن من

اختصاصاتهم السابقة العمل بلغة الأرقام والدراية الكافية بالتصرفات
والمعاملات المصرفية) .

وهذا طعن في نظام الدولة التي تضع أصحاب هذه الأوصاف في جهاز
خطير متصل برئاسة الحكومة المصرية وأهم من هذا متصل بقراراتها ..
إنه يصف الدولة في الوقت نفسه بعدم الدراية وسوء النظر والتقدير ..
ثم إذا كانت الرقابة الإدارية في نظره فيها هذه المثالب كلها لأن أفرادها
من رجال الجيش فهو إذن يعبر عن رأيه الحقيقي في العسكرية المصرية
سواء أكان رجالها من المحالين على الاستيداع أو غيره .. إنهم رجال جيش
أولا وأخيرا ..

وهذه سقطة أخرى ..

وإذا كان رجال الجيش لا يصلحون لأعمال المال والمصارف فلماذا
سعى إلى تعيين السيد / كمال حسن على في البنك الخليجي ؟ وهو يعلم
أنه رجل عسكري ورئيس سابق للمخابرات العامة ؟

إنه يدعو للرئيس حسنى مبارك - لزوم النفاق الوظيفى - خاصة في ظروفه
المطبقة والمكتشوفة ، يدعو للرئيس المصرى أن يحقق للاقتصاد المصرى النمو
والاستقرار ؟

وهنا أسأله كيف ؟ أليس الرئيس من رجال الجيش .. وهكذا ترمى سوء
النية صاحبها في المأزق ..

أما باقى حديثه الملوء بالسقطات فسوف أفرد له الصفحات كما أشرت
منذ قليل ..

اعلان على يد محضر

ومن طرائف إبراهيم الإبراهيم أنه أرسل إلى إعلانا على يد محضر وآخر
إلى جريدة الشعب ممثلة في المهندس إبراهيم شكرى والأستاذ عادل حسين
يكشرفيه عن أنيابه كالمقط يحكى انتفاخا صورة الاسد وطبعما في الإنذار الذى
دبجه له السيد عبدالعزيز محمد الم - امى بنذنا بالويل والثبور وعظائم الأء

إذا عدنا إلى الكتابة عنه .. وردى عليه هذا المقال .. أما رد الطرفاء فكان
(أبشر بطول سلامة يامرّج) .

والآن أتجه بالخطاب إلى صنّاع القرار :

السيد النائب العام

السيد المدعى الاشتراكي

ألا تستطيعان أن تعتبرنا الذي طرحناه بلاغا إلى النائب العام والمدعى
الاشتراكي الذي يطلق عليه (محامي الشعب) ..

تحركت النيابة العامة بناء على كتابة الصحف في موضوعات أقل من هذا
خطرا وأثرا ..

نحن نتكلم عن كارثة تتهدد مصر باستنزافها ..

هل يليق أن يقف النائب العام أو المدعى الاشتراكي في هذه المحنة
كالشمعة في ليل شتاء قارس ، لا تقوى على عصف الريح ، ولا تظهر في حلك
الليل ..

إن القضية أكبر من البنك الإفريقي وأكبر كثيرا جدا من المدعو إبراهيم
الإبراهيم ..

إنها قضية الجهاز المصرفي

وقضية الاقتصاد المصري

السيد رئيس الوزراء

بماذا تفسر صمتك في موضوع خطير يهكم أو المفروض ، مرتين :
مرة بصفتك الشخصية فردا من هذا الشعب صاحب المال الذي تقع عليه
هذه الاعتداءات ، ومرة أستاذ اقتصاد ، وكنت عضوا منتدبا في بنك
التجارين ..

لو أنك رئيس حكومة من تخصص آخر لجاز أن نلتمس لك العذر ولو أن
هذه المحنة لن يغفر لأحد السكوت عليها لاي سبب كائنا ما كان ..

بماذا تفسر صمتك يا أستاذ الاقتصاد وليس الذين يكتبون من عرض